

Distr.: General
10 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر..... (ألمانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/67/713 و A/67/749؛ A/C.5/67/10)

١ - الرئيس: وجه انتباه أعضاء اللجنة إلى رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من رئيس الجمعية العامة يحيل بها تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمعدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات وبمسائل أخرى متصلة بالموضوع (A/C.5/67/10).

٢ - السيدة حق (وكيل الأمين العام للدعم الميداني)، عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى (A/67/713)، فقالت إن لدى المنظمة أكثر من ٩٣ ٠٠٠ فرد نظامي في الميدان يقومون بتنفيذ الولايات المعقدة، التي غالبا ما تكون في بيئات متقلبة وعداوية. ووجهت تحية إجلال لذكرى حفظة السلام الـ ١١١ الذين فقدوا أرواحهم في عام ٢٠١٢؛ فمن المؤلم تذكّر أن ٣ ٠٠٨ من حفظة السلام قد لقوا حتفهم أثناء تأدية واجبهم منذ أول بعثة لحفظ السلام. وقالت إنه ينبغي الاحترام بتضحيتهم وإعطاء قيمة كبرى لدعم الأشخاص الذين كرّسوا أنفسهم لحفظ السلام.

٣ - وقالت إنها ترحب بتأكيد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى على اتفاق من شأنه أن يعزز ما بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة من شراكة في مجال حفظ السلام. وستؤدي إدارة الدعم الميداني دورها، بما في ذلك من خلال مواصلة تحسين نظمها لتكوين القوات، والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، وتقديم الدعم اللوجستي. وقالت إن الإدارة تتعامل بجدية شديدة مع مهمتها المتمثلة في دعم القوات التي غالبا ما تكون منتشرة على نطاق واسع وتعمل في مناطق وعرة وقاسية؛

ولهذا السبب، فإنها ترحب أيضاً بتركيز الفريق على ما تقدمه وظائف الدعم من إسهام في تنفيذ الولايات.

٤ - وقالت إن تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى يمثل توافقاً في الآراء. ولدى تنفيذ توصيات الفريق، إذا أقرتها الجمعية العامة، فإن الأمانة العامة سوف تسترشد بمبادئ البساطة والشفافية والمساءلة. وتسلم مقترحات الفريق بأهمية نظام سداد تكاليف القوات من أجل تحقّق الفعالية والمشروعية لعمليات حفظ السلام، وهي تتيح فرصة لمعالجة التحديات الكثيرة التي يواجهها هذا النظام منذ فترة طويلة. وقد أقرّ الفريق بأن وضع نظام مستدام يجب أن يستند إلى بيانات واقعية عن التكاليف المتعلقة بنشر الأفراد، ولذا اقترح إنشاء آلية لجمع المعلومات لتمكين الجمعية العامة من البت في مسألة معدل سداد التكاليف في الجزء الثاني من دورتها الثامنة والستين المستأنفة. وقد طرأت تغييرات كبيرة على عمليات حفظ السلام خلال السنوات التي مضت على آخر تنقيح لمعدل سداد التكاليف، ويجب أن تتطور جميع أجزاء نظام حفظ السلام، بما فيها سداد التكاليف، لمواجهة التحديات. واقترح تقرير الأمين العام خطوات لتنفيذ توصيات الفريق المحددة الإطار الزمني والتي تستلزم توقيتاً وتسلسلاً محددين لتنفيذها.

٥ - وتطرقت إلى مسألة البيانات فقالت إن الفريق أقر بأن الاستبيان الحالي سليم من الناحية التقنية، واقترحت إدارته باستخدام عينة تمثيلية أصغر تتألف من عشرة من البلدان المساهمة، ومن خلال عملية تفاعلية لجمع بيانات. وأوصت أيضاً بإجراء استعراض منتظم كل أربع سنوات. وقالت إنه بمجرد إقرار الجمعية العامة للعملية المنقحة، ستقوم إدارتها بتنفيذها بدعم من البلدان المساهمة بقوات، من أجل إتاحة البيانات في الجزء الثاني من الدورة الثامنة والستين المستأنفة. ولن تتم تسمية فرادى البلدان في عرض البيانات للحفاظ على السرية.

البعثات والبلدان. ويشكل هذا التدبير حافزا للامتنال التام، فهو إذا نفذ بحكمة سيؤدي إلى تعزيز الأداء والكفاءة. وأضافت أنه سيكون من المهم كفالة أن لا يصبح التخفيض، الذي قد يكون كبيرا بالنسبة إلى بعض البلدان، عائقا أمام زيادة الامتنال. وسيجري رصد تأثير جميع التوصيات بعد سنة من تنفيذها.

٩ - وقالت إنه بغية تقديم دعم أفضل لتكوين ونشر القدرات والخبرات التمكينية، أوصى الفريق باستحداث علاوتين. فباستحداث علاوة لعناصر التمكين الرئيسية ربما يمكن أتباع نهج قائم على القدرة في تنفيذ الولايات، وباستحداث علاوة للمخاطر، باستخدام المعايير التي اقترحها الفريق، سيؤخذ في الحسبان وجود أي خطر استثنائي ومتواصل على الحياة والممتلكات والمباني. ولا تطبق العلاوتان إلا بعد البت في مسألة المعدل المنقح لسداد التكاليف. والأمانة العامة بصدد وضع مقترحات حول السبل المثلى لتطبيق العلاوتين ضمن إطار العمليات القائمة، وهي ستمضي في ذلك بحذر من منطلق إدراكها أن العلاوتين تمثلان تحولا عن النهج المعمول به في سداد تكاليف الأفراد.

١٠ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة بالموضوع (A/67/749)، فقال إن اللجنة الاستشارية أشارت إلى أن الأمر متروك للجمعية العامة لتعلن موقفها من توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى. وإذا ما أقرت الجمعية هذه التوصيات، فلا يوجد لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مسار العمل المبين في الفقرة ٥٧ من تقرير الأمين العام (A/67/713).

١١ - السيد طومسون (فيجي)، متحدئا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أكد من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية المسؤولة عن مسائل الإدارة

٦ - وأضافت أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى أوصى بأنه، ريثما تطبق المعدلات الجديدة المقررة من خلال المنهجية المنقحة، ينبغي للجمعية أن تواصل أتباع نهج المسار المزدوج القائم على تمويل المدفوعات التكميلية للبلدان المساهمة بقوات من الوفورات المتحققة في ميزانيات حفظ السلام. وأوصى الفريق بثلاثة تدابير محددة: فأولا، أوصى بمواصلة دفع مبلغ تكميلي يعادل ٦,٧٥ في المائة من المعدل الأساسي البالغ ١٠٢٨ دولارا للشخص الواحد في الشهر، اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧ - وثانيا، أوصى الفريق بأنه ينبغي أن يكون التناوب كل ١٢ شهرا هو النمط المعياري لنشر الأفراد النظاميين. ولم يقترح الأمين العام أي تغيير في اختصاص الدول الأعضاء بتحديد نمط تناوب القوات الخاصة بها. وفي حين توجد للتناوب على فترات طويلة فوائد تشغيلية عديدة منها تحسين القدرة على تقدير حالة القوات وتحسين القدرة على جمع المعلومات والإبلاغ، فإن الأمانة العامة تدرك أنه يتعين على بعض البلدان مناوبة القوات بشكل أكثر تواترا. ويمنح الفريق الاستشاري الرفيع المستوى للأمين العام قدرا من السلطة التقديرية لتحديد ما إذا كانت هناك متطلبات تشغيلية تقتضي اعتماد أنماط غير التناوب كل ١٢ شهرا.

٨ - وأضافت أن الفريق يقر بأن إحدى جوانب تنفيذ مهام حفظ السلام هي علاقة الارتباط بين الأفراد والمعدات؛ فالوحدة التي لا تتوفر لديها إمكانيات نقل كافية لن تتمكن من تسيير دوريات على نحو فعال. لذلك يطلب المقترح الثالث من الأمانة العامة تخفيض سداد تكاليف الأفراد في حال غياب المعدات الرئيسية أو عدم صلاحيتها للاستخدام. وإذا نُفذ هذا التخفيض بشكل تناسبي مباشر، أي بنسبة واحد إلى واحد، فإن هذا التدبير من شأنه أن يؤثر على جميع البلدان المساهمة بقوات بدرجة ما، مع وجود تباين بين

لإيجاد حل طويل الأجل لمسألة معدلات سداد التكاليف وتفادي العودة إلى المناقشات الصعبة التي كانت تتم في الماضي. ولهذا السبب، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مستعدة للموافقة على مجموعة التوصيات بشكلها الحالي.

١٤ - السيد شابدين (كندا)، متحدثاً أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، قال إن تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى يمثل نظاماً عادلاً ومستداماً ويمكن التنبؤ به لسداد تكاليف القوات، مما من شأنه أن يعزز الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجال حفظ السلام. وإن توصيات الفريق، التي تتحرى الشمول وعكس الحقائق المعقدة لعمليات حفظ السلام، توفر حلولاً خلاقة وعملية لمعالجة الشواغل الملحة، بما في ذلك التغييرات التي يمكن تنفيذها بسرعة وإدارتها بسهولة. وهي تتناول بصورة كلية مجموعة من التحديات المترابطة، وبالتالي فإنه ينبغي النظر فيها في مجملها. ومن الأمور المهمة أن تقرير الفريق يعكس توافقاً في الآراء بين أعضاء فريق من كبار الخبراء ذي تشكيل متنوع ولكن تمثيلي. وأعرب عن الأمل في أن تستلهم اللجنة الخامسة في مداولاتها ما تحلّى به الفريق في عمله هذا من روح إيجابية وتركيز على تحقيق النتائج.

١٥ - السيد رومان - موري (بيرو): قال إن تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى مهم ليس فقط لبلدان مثل بلده الذي يساهم بقوات ومعدات، بل وللمنظمة أيضاً، لأن مهمة هذه القوات تتمثل في تحقيق الهدف الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين. ومن واجب كل دولة من الدول الأعضاء تحقيق هذا الهدف. وأضاف أن بيرو تؤدي دوراً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٨، وتنتشر حالياً مجموعة صغيرة ولكن هامة من القوات والمراقبين البيرويين في العديد من بعثات حفظ السلام. ويعد البند قيد المناقشة مسألة ذات أولوية

والميزانية، بما في ذلك تمويل عمليات حفظ السلام. وقال إن البلدان المساهمة بقوات قد أسهمت على مر السنين في صون السلم والأمن الدوليين بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، وأنها تتحمل في سبيل ذلك تكاليف باهظة وتقدم تضحيات كبيرة بإرسال قواتها إلى الخارج. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتطلع إلى طرح أسئلة في المشاورات غير الرسمية بشأن محتويات تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى (A/C.5/67/10)، بهدف التوصل إلى نتيجة مقبولة من الجميع بشأن مسألة تكاليف القوات.

١٢ - السيد ماير - هارتغ (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، متحدثاً أيضاً باسم البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة أيسلندا، والجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وأوكرانيا، رحب بتقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى وبتوافق الآراء الذي يعكسه. وقال إن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصلحة في أن تكون هناك عمليات حفظ سلام قوية وفعالة، وذلك لأن جميع هذه البلدان تقريباً يقوم، إلى جانب المساهمة المالية، بدعم عمليات حفظ السلام في الميدان بالأفراد النظاميين والقدرات الأخرى. وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد الأوروبي، بوصفه منظمة إقليمية، يقوم بدور في النهوض بالسلم والأمن من خلال التعاون مع منظمات إقليمية أخرى كالاتحاد الأفريقي، ومع الأمم المتحدة.

١٣ - وقال إن توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى مترابطة فيما بينها، ولذلك وهي تشكل بالتالي حزمة توصيات متكاملة. وفي حين أن تقرير الفريق لا يتضمن جميع العناصر المطلوبة من أي طرف، فإن توصياته تتيح فرصة فريدة لإعادة تنشيط الشراكة بين جميع الأطراف المشاركة في عمليات حفظ السلام. وهي تتيح الفرصة الوحيدة والمثلى

١٨ - وأعلن بناء على ذلك أن وفد بلده لا يمكن أن يقبل بتوصيات الفريق كحزمة متكاملة، وأنه سيشارك بطريقة بناءة في المداولات من أجل تحقيق أفضل النتائج للمنظمة. وأكد من جديد أنه من اختصاص اللجنة الخامسة مناقشة المسائل المعروضة عليها بشكل كامل ومن دون قيود، وأن مسؤولية اتخاذ القرارات تقع على عاتق الدول الأعضاء.

١٩ - السيد ليبرمان (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى قد أنشئ بعد أن أصبحت مسألة سداد تكاليف القوات عقبة تحول دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ميزانيات بعثات حفظ السلام، فقال إن القصد من توصيات الفريق هو معالجة المسألة على نحو شامل، وإنها تراعي الارتباط القائم بين استمرار سداد المدفوعات كتدبير انتقالي وبين الجهود الرامية إلى خلق وفورات بزيادة الكفاءة في عمليات حفظ السلام. وقد أوصى الفريق بإجراء دراسة استقصائية مبسطة لتحديد معدلات السداد؛ وباستعراض المعدلات كل أربع سنوات؛ وباستحداث علاوتين لمواجهة المخاطر الاستثنائية وتوفير القدرات التمكينية الرئيسية؛ وبإيجاد حوافز للنشر الكامل للمعدات المملوكة للوحدات. وتغيّر التوصيات فترة النشر المعيارية إلى ١٢ شهراً - دون أن ينطوي هذا على تكليف ملزم - وتوفر للبلدان المساهمة بقوات مدفوعات تكميلية مؤقتة كتدبير انتقالي. ومن غير الوارد أن ترضي هذه التوصيات جميع الدول الأعضاء؛ وفي الواقع، فإنها لا ترضي الولايات المتحدة تماماً؛ إلا أنها تمثل توازناً سيختل إذا نظر في كل عنصر منها على حدة. وإن اعتمادها كحزمة متكاملة يتيح فرصة لحل المسألة الخلافية المتعلقة بسداد تكاليف القوات مع تحسين فعالية عمليات حفظ السلام في الوقت نفسه. وإن عدم التوصل إلى اتفاق سيؤدي إلى تعميق الخلاف حول ميزانيات عمليات حفظ السلام وسيعرض عمليات حفظ السلام للخطر.

بالنسبة لوفد بلده لأنه يرتبط بالتضحيات التي قدمها الرجال والنساء الذين غالباً ما يكابدون ظروفًا صعبة ويعرضون حياتهم للخطر في سبيل صون السلم.

١٦ - وقال إن توصيات الفريق تمثل أساساً متيناً لنظام عادل ومستدام ويمكن التنبؤ به لسداد تكاليف القوات للبلدان المساهمة بقوات. إلا أنه نظراً لأن المسألة تتعلق بالظروف المعيشية للأفراد الذين تركوا ديارهم وأسرتهم لخدمة المجتمع الدولي، فإن وفد بلده لا يمكنه أن يركز فقط على الفوائد المالية التي ستجني من اعتماد هذه التوصيات كحزمة متكاملة، ولكن يجب أن يدافع أيضاً عن مصالح أولئك الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام. وقال إنه يشعر بقلق شديد من الإطالة المقترحة للمدة الفاصلة بين عمليات التناوب من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً. فصحيح أن هذا التغيير قد يؤدي إلى خفض التكاليف، ولكن لا ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى إلى تحقيق وفورات على حساب أهداف حفظ السلام. إن إبقاء القوات في الميدان لمدة ١٢ شهراً سيؤثر على معنويات هذه القوات، وهو ما يتعارض مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦، الذي أقر بأهمية الترفيه والاستحمام لرفع الروح المعنوية للأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام. وإن هذا النوع من عدم الاتساق في الإدارة لهو ما يجعل المنظمة أقل كفاءة وفعالية مما ينبغي.

١٧ - وأضاف أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى قد وقع في خطأ مفاهيمي عندما أوصى بتغريم الوحدات التي تكون معداتها غير صالحة للعمل. فسداد التكاليف للقوات وللمعدات أمران مختلفان؛ ومن المؤكد أنه ينبغي عدم تسديد التكاليف إلى بلد ما إذا كانت المعدات التي قدمها غير صالحة للعمل، ولكن لا ينبغي توقيع غرامة على الأفراد الذين يؤدون واجبهم في الميدان.

٢٠ - السيد أيكي (اليابان): قال إن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى يضم ممثلين من البلدان المساهمة بقوات، والبلدان الرئيسية المساهمة مالياً، والمجموعات الإقليمية، فضلاً عن الشخصيات البارزة، لذلك فهو يتمتع بدعم واسع من الدول الأعضاء. وتوفّر توصياته عملية سداد عادلة وظروف أفضل لعمل القوات، وهي ترسي أساساً متيناً للتوصل إلى نظام عادل ومستدام ويمكن التنبؤ به؛ ولذلك ينبغي اعتمادها في مجملها. ونوه بشكل خاص بتوصية الفريق بإنشاء نظام لسداد التكاليف يستند إلى بيانات التكاليف الفعلية؛ وأعرب عن أمله في أن تحل عملية تفاعلية لجمع البيانات محل المنهجية السابقة، فهذا سيجعل المجال لتوفير معلومات أفضل وبصورة أسرع. ونظراً لأن التوصيات محددة الإطار الزمني ويرتبط تنفيذها بتوقيت وتسلسل محددين، فمن الأهمية بمكان أن تعتمد اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٢٣ - السيد مسعود خان (باكستان): قال إنه يستبعد أن يكون تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى قد قُدم كاقترح إما يُقبل كله أو يُرفض كله؛ فليس هذا هو النهج الذي ينبغي اتباعه في مسائل حفظ السلام الحرجة. وقال إن توصيات الفريق بشأن تناوب القوات والمعدات المملوكة للوحدات وآلية الاستقصاء قد تسبب صعوبات تشغيلية، وإنه ينبغي تعديل هذه التوصيات لمعالجة شواغل الدول الأعضاء وجعل التوصيات مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية. وينبغي للجنة أن تغتني هذه الفرصة لإزالة الصبغة السياسية عن العملية التي تتبعها في صنع القرار في هذه المسألة لصالح المناقشات المقبلة بشأن ميزانيات حفظ السلام وغيرها من المسائل الجامعة.

٢٤ - السيد سول كيونغ - هون (جمهورية كوريا): قال إنه ينبغي الثناء على الفريق الاستشاري الرفيع المستوى على تقديمه اقتراحاً معقولاً لمعالجة المسألة الطويلة الأمد المتعلقة بمعدلات سداد تكاليف القوات. ويمكن اتخاذ تقرير الفريق أساساً قوياً لوضع آلية تتسم بالعدل والاستدامة ويمكن التنبؤ بها لتحديد هذه المعدلات. وإن الأفكار الجديدة، من قبيل التناوب كل ١٢ شهراً، وتخفيض المدفوعات في حال عدم وجود المعدات أو عدم صلاحيتها، واستحداث علاوتين للمخاطر وعناصر التمكين الرئيسية، من شأنها أن تساعد في

٢١ - السيد مانجيف سينغ بوري (الهند): قال إنه بعد مضي عقود أتبعته خلالها اللجنة مجموعة متنوعة من النهج إزاء مسألة سداد تكاليف القوات، يمثّل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى أول محاولة لمعالجة المسألة بطريقة مركزة. وتتيح توصياته التي اعتمدت بتوافق الآراء، فرصة لحل مسألة طال أمدها ولم يعد بالإمكان إرجاؤها. ويجب بذل كل جهد ممكن لتوطيد الشراكة التي تقوم عليها عمليات حفظ السلام؛ وعلى أصحاب المصلحة واجب الحفاظ على هذا النشاط الحيوي بالتسامي فوق الاعتبارات الوطنية، فهذا ما يفعله حفظة السلام دائماً.

٢٢ - السيد غونزاليس سيغورا (المكسيك)، أثنى على النساء والرجال الذين كثيراً ما يخاطرون بحياتهم وتموت أعداد منهم أثناء تادية مهمة حفظ السلام، وقال إن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى قد أنشئ كحل وسط تم التوصل إليه بعد عملية تفاوض صعبة. وقال إن وفد بلده يتفق بشكل عام مع توصيات الفريق التي قُصد بها توفير حوافز من أجل

طريق مختصر عن مداولات اللجنة بشأن البنود التي تدخل ضمن اختصاصها.

٢٦ - وقال إن وفد بلده سيدرس التقارير المعروضة على اللجنة وسيقترح التعديلات والتغييرات التي يراها ضرورية. وينبغي للوفود أن تشارك في المفاوضات لاتخاذ قرار يستند إلى تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى ويكون مقبولاً للجميع. بيد أنه لا يمكن الموافقة على التقرير في شكله الحالي، لأنه يتضمن مقترحات لا يمكن لوفد بلده أن يقبلها.

٢٧ - السيدة تاكاهاشي (النرويج): قالت إن توصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى تتألف من مجموعة عناصر متوازنة توفر للجنة أفضل فرصة لإيجاد حل مستدام للتحديات التي طال أمدها. وأعربت عن الأمل في أن تعمل جميع الوفود معاً للتوصل إلى حل.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

التقدم المحرز نحو إنشاء نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/67/714 و A/67/776)

٢٨ - السيد تاكاسو (اليابان) وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، عرض التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/67/714)، فقال إنه لكي تصبح ثقافة المساءلة قيمة أساسية في الأمانة العامة، يجب غرسها أولاً عند مستويات الإدارة العليا. ولهذا السبب، كان للأخلاقيات والنزاهة ظهور قوي في البرنامج التعريفي لكبار القادة. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع المديرون الدخول مع موظفيهم في حوارات بشأن الأخلاقيات والنزاهة في إطار برنامج "حوارات القيادات"؛ وسيكون موضوع عام ٢٠١٣ هو معنى الخدمة المدنية الدولية.

تعزيز فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام. وأعرب عن موافقته أيضاً على أن تستند معدلات سداد التكاليف إلى البيانات الواقعية؛ وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تجري على وجه السرعة دراسة استقصائية وتحليلاً للتكاليف عملاً بتوصيات الفريق. وينبغي أن تمول الموارد الإضافية المطلوبة لمواصلة سداد المدفوعات التكميلية إلى البلدان المساهمة بقوات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ عن طريق تعزيز كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام بشكل رئيسي. فعلى سبيل المثال، يمكن زيادة الكفاءة عن طريق إطالة الفترة الفاصلة بين عمليات تناوب القوات وتنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وأضاف أنه ينبغي اعتماد توصيات الفريق، التي تعكس توازناً دقيقاً بين مواقف جميع أصحاب المصلحة، كحزمة متكاملة.

٢٥ - السيد ترويا (إكوادور): قال إن وفد بلده يقدر التعاون الوثيق بين البلدان التي تقدم الأفراد الذين يخاطرون بحياتهم على الأرض، والبلدان التي تساهم مالياً في دعم بعثات حفظ السلام؛ وقال إن لهذين الشكلين من أشكال المساهمة نفس القدر من الأهمية. ورحب بتوصيات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التي ستسترشد بها الوفود أثناء مداولاتها. كما أن الفريق قد أنشئ بهدف إسداء المشورة إلى اللجنة الخامسة، لا لكي يجري المداولات بدلاً منها؛ ولذلك، ينبغي ألا ينظر إلى تقريره باعتبار أنه لا يمكن المساس به، كما أن الاستنتاجات التي خلص إليها ليست ملزمة للدول الأعضاء. فاللجنة هي الهيئة الوحيدة في الجمعية العامة المتمتعة بصلاحيات اتخاذ القرارات حول مسائل الميزانية والمسائل الإدارية، ولا يمكن الاستعاضة عن عملها بعمل أي فريق استشاري أو لجنة رفيعة المستوى. وأضاف أن الطريقة الوحيدة التي تكفل اتخاذ القرارات بتوافق الآراء هو التفاوض بنية صادقة على نحو بناء ومنفتح وشامل للجميع. وبموجب الميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة، لا يمكن أن يعني أي

٣٢ - وأضاف أن تعزيز مساءلة الموظفين في الميدان - وهو تحدٍ إداري معقد - يشكل أولوية. فمنذ عام ٢٠١٢، وضعت البعثات الميدانية خطابات تمثيل لتكون بمثابة تدبير للرقابة الداخلية وأداة لمساءلة الإدارة، وجرى تطبيق الإطار المتكامل للسلوك والانضباط.

٣٣ - وأشار إلى أنه يجري إحراز تقدم تدريجي في إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية في المؤسسة على نطاق الأمانة العامة على الرغم من القيود التي تفرضها محدودية الموارد. وأجريت مشاريع تجريبية في المكاتب ذات المخاطر العالية المحتملة. وقال إن برنامجاً للتعليم الإلكتروني حول مفاهيم إدارة المخاطر سيتاح لجميع الموظفين، وإن مكتبه سيواصل العمل مع المكاتب الأخرى فيما يتصل بفرادى عمليات تقييم المخاطر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، طلبت اللجنة الإدارية إجراء تقييم لمخاطر المؤسسة على نطاق الأمانة العامة من أجل تحديد المخاطر الاستراتيجية الرئيسية التي تواجهها المنظمة وما يتصل بها من استجابات إدارية. وسيستخدم هذا التقييم، الذي سيبدأ في مطلع عام ٢٠١٣، في وضع إطار للمخاطر والرقابة الداخلية. ويبين الشكل الأول في التقرير الجدول الزمني والأطراف المعنية والمسؤوليات المنوطة بكل منها.

٣٤ - وأضاف أن الأمين العام اقترح إطاراً مفاهيمياً للإدارة القائمة على النتائج تقع مسؤولية تنفيذه على عاتق وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. ويبين الشكل الثاني النهج المتكامل المقترح الذي يشمل جميع عناصر الميزنة القائمة على النتائج، كما أن له بعداً خاصاً بالموارد البشرية وعنصرها خاصاً بالدروس المستفادة. ويعتبر البعد الخاص بالموارد البشرية - الذي يشمل اتفاقات كبار المديرين، وإدارة الأداء ونظام تنمية القدرات، ومجلس الأداء الإداري - أمراً مهماً لأنه يربط بين الأهداف الشخصية والمؤسسية، ويربط بين استراتيجيات الموارد المالية والبشرية للمنظمة.

٢٩ - وأضاف أنه تم إحراز تقدم في الاتصال مع هيئات الرقابة وتنفيذ توصياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعت اللجنة الإدارية إحدى هيئات الرقابة للمشاركة في جميع الاجتماعات الفصلية المتعلقة بمسائل الرقابة، وشارك وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية في هذه الاجتماعات بصفة مراقب. وأضاف أنه يجتمع بانتظام، بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، مع هيئات الرقابة لمناقشة النتائج التي تتوصل إليها. وقد أدى الاهتمام المتزايد بمسائل الرقابة إلى حدوث زيادة مطردة في تنفيذ التوصيات خلال السنوات الخمس الماضية.

٣٠ - وقال إنه يجب تعزيز المساءلة الشخصية بالتوازي مع المساءلة المؤسسية. ولذلك جرى تعزيز اتفاقات كبار المديرين في عام ٢٠١٣ من خلال مواءمتها على نحو أفضل مع المبادرات الرئيسية من قبيل تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا) والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومراعاة الدروس المستفادة في إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، وقّع مساعدو الأمين العام اتفاقات مع رؤسائهم. ويجري وضع برامج عمل للموظفين دون رتبة الأمين العام المساعد ويجري تعزيز نظام تقييم الأداء. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كان أكثر من ٥٠ في المائة من المديرين قد شارك في برنامج التعلم الإلزامي المصمم لدعم البدء في تطبيق نظام إدارة الأداء وتطويره.

٣١ - وقال إن الأمانة العامة تستعرض بانتظام الآليات القائمة الهادفة إلى منع وقوع حالات تضارب في المصالح الشخصية واكتشاف هذه الحالات والتعامل معها. ويجري حالياً استعراض الإطار التنظيمي لبرنامج تقديم الإقرارات المالية بغية إكسابه مزيداً من الحساسية للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مكتب الأخلاقيات فئة جديدة للمشورة تتعلق بالمشتريات.

وتيرتها. وقال إن اللجنة الاستشارية تتفق مع رأي هيئات الرقابة القائل بأن المبادئ الرئيسية للمساءلة ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تصميم نظام أو موحا، الذي أوشك تنفيذه أن يبدأ. وينبغي تحديد شكل نظام تفويض السلطة وتحديثه على سبيل الاستعجال، بحيث يعبر نظام أو موحا بوضوح عن المستويات المختلفة لسلطة اتخاذ القرار في جميع المجالات التشغيلية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه في حين أن اللجنة الاستشارية ترحب بالتحسينات التي تهدف إلى جعل اتفاقات كبار المديرين أداة أكثر قوة للمساءلة، فإنها تشدد على أن هناك مسؤولية خاصة تقع على عاتق هؤلاء المديرين لتحديد النبرة المناسبة، وتوصي بأن تُدرج ضمن التقارير المرحلية المقبلة إجراءات الرصد والرقابة والتصحيح التي يتخذها مجلس إدارة الأداء. وفيما يخص الجهود المبذولة لتحسين نظام تقييم الأداء، فإن اللجنة الاستشارية في انتظار تلقي مقترحات بخصوص وضع إطار منقح للمكافآت والتقدير ونظام للجزاءات لمعالجة حالات قصور الأداء.

٣٨ - وأشار إلى التقدم المحرز في وضع إطار مفاهيمي للإدارة القائمة على النتائج، فقال إنه لم تتضح بعد الكيفية التي سيققق بها هذا الإطار تحسين المساءلة والأداء وتحويل التركيز من إنجاز النواتج إلى تحقيق النتائج. وبالتالي لا يمكن للجنة الاستشارية أن توصي باعتماد الإطار في المرحلة الراهنة.

٣٩ - وقال إنه على الرغم من أن تقرير الأمين العام عرض التقدم المحرز في عدد من المبادرات، هناك حاجة إلى مزيد من التطوير من أجل الإفادة بشأن التقدم الجاري، وإثبات التأثير الفعلي، وتعزيز ثقافة زيادة المساءلة على جميع مستويات المنظمة.

وقال إن السياسات والمعايير والأدوات الرئيسية للإدارة القائمة على النتائج موجودة بالفعل ولكنها مستقلة عن بعضها البعض؛ ومن الضروري الآن كفالة أن تعمل على نحو متكامل ومنسق على كامل نطاق المنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري إنشاء هيكل للإدارة، على النحو المبين في الشكل الثالث من التقرير، يتضمن خطوط مسؤولية وعلاقات مساءلة واضحة لجميع كبار المديرين المشاركين في العملية.

٣٥ - وقال إن تعزيز المساءلة في منظمة معقدة مثل الأمم المتحدة عملية هائلة ومتواصلة. وبغية وضع خطة عمل، من الجوهرية أولاً إنشاء إطار إدارة قائم على النتائج لتوجيه المنظمة، ثم تعبئة جميع الجهات المعنية من خلال فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج من أجل تحديد التدابير العملية التي من شأنها تحسين أداء الأدوات اللازمة. وإذا اعتمدت الجمعية العامة الإطار المفاهيمي للإدارة القائمة على النتائج، فإن ذلك لن يجعل المنظمة أكثر تركيزاً على النتائج فحسب، بل وسيوفر أيضاً أساساً لوضع المخطط التصميمي وتحديد خصائص خط الأساس لنظام أو موحا الموسع ٢.

٣٦ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/67/776) المتصل بهذا الموضوع، فقال إنه تم إحراز تقدم هام في وضع إطار للمساءلة، ولكن ما زال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وأضاف أن الكثير من المعلومات التي وردت في تقرير الأمين العام ذات طابع مفاهيمي، ولا تعطي تفاصيل كافية عن تدابير محددة تتخذ في مجال المساءلة وعن أثرها المتوقع. وليست هناك خطة واضحة الأهداف والمسؤوليات، أو جدول زمني للإجراءات المحددة. وهناك حاجة إلى زيادة كم الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة المساءلة في المنظمة، وتوسيع نطاق تلك الجهود وزيادة

٤٠ - السيد طومسون (فيجي)، تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تشعر بالقلق من أن تقرير الأمين العام (A/67/714) لا يتضمن خطة واضحة المعالم وموثقة جيدا لتعزيز المساءلة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٤ و ٢٥٧/٦٦. ويجب على الأمانة العامة أن تظهر التزاما بمعالجة قضية المساءلة. وبالنظر إلى تعريف المساءلة المنصوص عليه في القرار ٢٥٩/٦٤ والتأكيد في القرار ٢٥٧/٦٦ على تنفيذ آليات فعالة تعزز المساءلة المؤسسية والشخصية على جميع المستويات، يساور المجموعة قلق شديد من أنه في عام ٢٠١٢، كان هناك ٥٩ موظفا ثبت ارتكابهم سوء السلوك أو سلوك دون معايير السلوك المتوقع من موظفي الخدمة المدنية الدولية، ومن أن المبادئ المهنية الأساسية لموظفي الخدمة المدنية الدولية لم تراعى بالكامل. وقال إن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية على وجوب تطبيق هذه المعايير على جميع الموظفين، بمن فيهم كبار المديرين.

٤٢ - وقال إن من دواعي القلق أيضا أن الأمين العام لم يقدّم بإعطاء الأولوية لتحديث نظام تفويض السلطة مع أخذ التنفيذ المرتقب لنظام أوموجا بعين الاعتبار، وذلك على الرغم من طلبات الجمعية المتكررة له بضرورة أن يعالج أوجه القصور في النظام الحالي على وجه السرعة. ويعد التنفيذ السليم للقرار ٢٥٧/٦٦ أمرا حيويا لتحقيق مزيد من الشفافية، وتعزيز الحوار، وزيادة كفاءة وفعالية أداء المنظمة في المجال الإداري وفي مجال الميزانية.

٤٣ - وأخيرا، قال إن المجموعة ما زالت ترى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تواصل تلقي تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ إطار المساءلة، فهذه التقارير تعد وسيلة بالغة الأهمية لزيادة المساءلة أمام الدول الأعضاء، كما أنها لا تعوق تنفيذ مبادرات المساءلة.

٤٤ - السيد فان دن أكر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي)، متحدثا أيضا باسم البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة الجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والمهرسك، بالإضافة إلى جمهورية مولدوفا وأوكرانيا، قال إنه بينما يجري حاليا تعميم جوانب كثيرة من المساءلة على نطاق المنظمة بأسرها، يلزم القيام بالمزيد لتعزيز ثقافة المساءلة، وإظهار الالتزام في المستويات العليا، وجعل هذه الثقافة في صلب القيم الأساسية للأمم المتحدة. وينبغي أن تتضمن التقارير المرحلية المقبلة المزيد من التفاصيل العملية ومؤشرات الأداء الرئيسية والمعلومات الإحصائية عن تدابير المساءلة المحددة وتأثيرها. وقال إنه يتطلع إلى معرفة المزيد عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة المخاطر في المؤسسة والإطار المفاهيمي المقترح لإدارة القائمة على النتائج.

٤١ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام أشار إلى أن ١ في المائة فقط من موظفي الأمانة العامة هم الذين لم يحققوا الأداء المتوقع أو حققوه جزئيا في دورة الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهذه النسبة غير واقعية، وينبغي للأمين العام معالجة افتقار نظام تقييم الأداء إلى المصداقية. وقال إن التقرير أشار أيضا إلى أن فريق العمل المعني بإدارة الأداء وتطويره، التابع للجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة، سيقدم توصيات بشأن مسائل قصور الأداء والمكافآت والتقدير إلى اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة في عام ٢٠١٣؛ وإن المجموعة كانت تفضّل تلقي تلك التوصيات ضمن التقرير الحالي. ولم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تنفيذ الإبلاغ عن الأداء والإدارة القائمة على النتائج، وهما اثنان من ركائز إطار المساءلة الشامل، وهو

وأحرز تقدم لتحقيق هذه الغاية، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وقال إن الكثير من المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/67/714) ذات طبيعة مفاهيمية، وإنه لم تتم بعد ترجمة مبدأ المساءلة إلى تدابير محددة ذات تأثير ملموس. ومن المؤسف أيضا أن الأمين العام لم يضع حتى الآن خطة واضحة المعالم وموثقة جيدا لتعزيز المساءلة؛ وتعد هذه الخطة أمرا ضروريا لتمكين الدول الأعضاء من فهم جهود الأمين العام ودعمها على نحو أفضل. ومن المخيب للآمال أن التقرير لم يتضمن أفكارا مبتكرة ناتجة عن تحليل متعمق لأوجه القصور في النظام الحالي ومقارنة مع النظم المتبعة في المنظمات الأخرى، إذ أن ذلك كان يمكن أن يضيف زحما جديدا إلى مناقشة موضوع المساءلة.

٤٩ - وأردف قائلا إن الإطار المفاهيمي وهيكل الحوكمة المقترحين للإدارة القائمة على النتائج يعدان خطوة إيجابية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من أعمال التطوير. ويعد تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج أولوية ومهمة معقدة في آن واحد، وينبغي أن يشمل مؤشرات أداء ذات صلة وقابلة للقياس؛ ونظاما لرصد وتقييم التقدم المحرز؛ وربطاً قويا بين الأداء والنتائج؛ ونمطا لتخصيص الموارد على أساس الأولويات الاستراتيجية والأنشطة المقررة؛ إلى جانب أخذ عامل التكلفة بعين الاعتبار عند تقييم الأداء. ولذلك ينبغي للأمانة العامة إعادة صياغة مقترحها، استنادا إلى الخبرة التي يتمتع بها مجلس مراجعي الحسابات وغيره من الهيئات ذات الصلة.

٥٠ - ورحب باعتزام إجراء تقييم للمخاطر على نطاق الأمانة العامة وإنشاء إطار لإدارة المخاطر وللرقابة الداخلية في المؤسسة، ودعا إلى تنفيذها في أقرب وقت ممكن. ولتفعيل ذلك الإطار، لا بد من إدماجه ضمن عمليات اتخاذ القرار في الأمانة العامة والجمعية العامة.

٤٥ - السيد بالانتاين (نيوزيلندا)، متحدثا أيضا باسم أستراليا وكندا، قال إن ثقافة المساءلة تتجاوز مجرد نشر إعلان مبادئ على موقع على الإنترنت، بل إنها تضم عناصر كثيرة يتطلب كل منها التزاما مستمرا على أعلى المستويات في المنظمة. وأعرب عن ترحيب الوفود الثلاثة بالتدابير المتخذة، بما في ذلك تطوير برنامج حوارات القيادة، وعن تطلّعها إلى تلقي معلومات عن أثر هذه التدابير في التقرير المرهلي المقبل.

٤٦ - وأعرب عن ترحيبه بالانتهاء من الاستعراض الشامل للنظام الحالي لتفويض السلطة ورسم خرائطه، وباعتزام مواصلة تعديل هذه الخرائط على ضوء نماذج الأعمال الموحدة الجديدة التي سُنِّبَتْ في أعقاب تنفيذ نظام أوموجا. ومع ذلك، فإن عدم وجود تفاصيل عن هذا الموضوع يعد مصدر قلق؛ وعلى وجه الخصوص، فإن عدم وجود جدول زمني واضح يجعل من الصعب على الدول الأعضاء مساءلة الأمانة العامة عن إنجاز هذا العمل الهام.

٤٧ - وأضاف قائلا إن نظام تقييم الأداء يعد مصدرا آخر للقلق، لأن النظام الحالي لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد. ومن المأمول أن يصدر الفريق العامل التابع للجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة مقترحات محددة، تنال ثقة جميع أصحاب المصلحة، بشأن إطار منقح للمكافآت والتقدير ونظام قوي للجزاءات لمعالجة حالات قصور الأداء. وللأمين العام وفريقه من كبار الموظفين دور حاسم في تعزيز إطار المساءلة في المنظمة، وهذا يشمل كفاءة استخدام الموارد المحدودة للأمم المتحدة في الأغراض المقصودة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

٤٨ - السيد ديتلينغ (سويسرا)، متحدثا أيضا باسم ليختنشتاين، قال إن تعزيز المساءلة ينبغي أن يكون أحد أولويات كل من الإدارة والدول الأعضاء. وقد بذلت جهود

هناك فهم حقيقي لما تعنيه الإدارة القائمة على النتائج. وقال إن الإطار المقترح يحتاج إلى الصقل، وإنه يرحب بتلقي الاقتراحات بشأن كيفية تحسينه.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن الإدارة القائمة على النتائج لها عديد من العناصر، وإن أصحاب العملية المشاركين في تنفيذها سيحتاجون إلى دعم من جميع أصحاب المصلحة. وسيكون دور فرقة العمل المعنية بالإدارة القائمة على النتائج بالغ الأهمية في حشد مشاركة مديري البرامج. وأقر بحجية الأمل التي أعربت عنها عدة وفود بشأن نظام تفويض السلطة، فهذه قضية رئيسية، ولكنها قضية معقدة أيضاً. ويجب توحيد النظام القائم وتبسيطه وترشيده. وعن طريق تنفيذ نظام أوموجا، تشرع الأمم المتحدة في هذه العملية ولديها جدول زمني واضح، ولكن الأمانة العامة ليست بعد في وضع يمكنها من تقديم تقرير عن نتائج هذا العمل الكبير.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/67/119)

و Add.1 و A/67/651 و Add.1 و (A/67/770)

٥٥ - السيد أوفاريل (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات والتابعة لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة)، عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651)، فقال إن عملية المراجعة أجريت استجابة لشواغل الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٨، فضلاً عن مشاكل الحوكمة وعدم إحراز تقدم في تنفيذ أوموجا.

٥١ - السيد غونزاليس سيغورا (المكسيك): رحب بخطة العمل الرامية إلى تعزيز المساءلة، وبتكليف وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بالقيام بدور المسؤول الرفيع المستوى المعني بتنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج، وقال إن هناك مع ذلك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. وحث الأمين العام على أن يقدم معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة لتعزيز ثقافة حقيقية للمساءلة في الأمانة العامة، بدلاً من صياغة مبادئ عامة.

٥٢ - وقال إنه خلال مداوات اللجنة بشأن هذه المسألة، سيؤيد وفده إقامة ثقافة فعالة وواسعة الانتشار للمساءلة بين موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لعمل مكتب الأخلاقيات؛ ووضع تعريف مناسب لمفهوم المساءلة؛ وإنشاء نظام للمساءلة المؤسسية والشخصية يستند إلى أعلى المعايير الأخلاقية. وقال إن وفده سيعمل أيضاً على تعزيز برنامج الإقرارات المالية والسياسات الرامية إلى حماية المبلغين عن المخالفات بهدف ردع الموظفين عن ممارسة الفساد ومعاينة مرتكبيه؛ وتحديد المخاطر الرئيسية التي تتطلب بذل جهود محدّدة الهدف؛ وإنشاء نظام للمساءلة يتضمن تقييم الأداء على نحو فعال إلى جانب تقديم الإقرارات المالية؛ وتحقيق مزيد من الشفافية وإتاحة المجال بدرجة أكبر لاطلاع الجمهور على الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، مع مراعاة القيود القانونية أو السياسية.

٥٣ - السيد تاكاسو (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أقرّ بالشواغل التي أعربت عنها الوفود بشأن عدم وجود خطة عمل محددة، وقال إن الجمعية العامة لم توافق على تعريف للمساءلة إلا مؤخراً. وقد أحرز تقدم في تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج، ولكن إدماج الميزنة القائمة على أساس النتائج مع إدارة الموارد البشرية يمثل تحدياً مستمراً. وقال إنه يدرك تماماً الحاجة إلى وضع خطة عمل تفصيلية وجدول زمني؛ ولكن يلزم للقيام بذلك أن يكون

للتحول في أسلوب عمل المنظمة وللقيادة الاستراتيجية لوظيفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولم يقوموا بوضع وإنفاذ المعايير والسياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنظمة.

٥٨ - ومضى قائلاً إن إطار الإدارة والمساءلة في الأمم المتحدة لا يتواءم مع طموحات الإدارة فيما يخص التحول الذي تتيحه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالتمويل مجزأ وقصير الأجل على نطاق الأمانة العامة، مما يؤدي إلى اتباع أنماط التنفيذ التكتيكي والعملياني على الصعيد المحلي بدلا من التركيز على الأولويات الاستراتيجية والمؤسسية. وقد تبين أن هيكل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير فعال في تحديد التوجه الاستراتيجي أو ترتيب المسائل المطروحة بحسب الأولوية، وأن المسائل المتصلة بتوزيع الأدوار والتسلسل الإداري والمساءلة لم تتضح بعد. وقال إن الافتقار إلى معلومات إدارية موحدة عن نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يحول دون تحقق الفعالية في الرصد وتحديد الأولويات وتحقيق الشفافية فيما يتعلق بتكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يقوض إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعرقل تحقق الإدارة والتخطيط الإداري السليمين.

٥٩ - واستطرد قائلاً إن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يركز على العمليات اليومية، بدلا من أن يتولى قيادة التحول في أسلوب عمل المنظمة أو تنفيذ جدول أعمال استراتيجي عالمي أو دفع عجلة الابتكار. وما زالت بيئة أمن المعلومات أدنى مستوى بكثير مما ينبغي أن يكون عليه الحال في منظمة عالمية حديثة، ويجب معالجتها على وجه الاستعجال. ولم تقم الإدارة العليا بإرساء مساءلة فعالة لتحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، وهي لا تقوم برصد ما تتعرض له نظمها من هجمات. وأدى عدم وجود استراتيجية

٥٦ - وأردف قائلاً إن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر يتسم بأهمية متزايدة لمجموعة واسعة من أنشطة الأمم المتحدة ويعد عاملا أساسيا لإحداث التحول في أساليب العمل. وقال إن اكتساب فهم أفضل لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المجزأة عبر منظمة لامركزية للغاية هو في صميم خطط الأمانة العامة لإصلاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع استراتيجية في هذا المجال. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على المستوى التشغيلي، فإن الإدارة فشلت في تقديم استراتيجية مؤسسية أكثر اتساقا. ونتيجة لذلك، فهناك حاجة إلى إعادة تشكيل الاستراتيجية الحالية لتكون لها فرصة واقعية للنجاح. وينبغي أن تقوم الاستراتيجية على فهم متعمق للنموذجين الحالي والمستقبلي لتقديم الخدمات في الأمم المتحدة، ولأهداف المنظمة وأولوياتها، ولطبيعتها اللامركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمنح الاستراتيجية أولوية لتنفيذ نظام أوموجا، وأن تراعى فيها فوائد تبسيط أساليب العمل.

٥٧ - وقال إن أحد الاستنتاجات الرئيسية للمجلس هو أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تكتمل ولم تتحقق أهدافها، وهو ما يعزى أساسا إلى نقص التوجيه والتمويل. وأضاف أنها لا تعالج بالقدر الكافي مشروع أوموجا أو أمن المعلومات أو حفظ السلام. وقال إنه فيما يخص التحول في أسلوب عمل المنظمة، يتعرقل تحقيق هدف توفير نموذج تشغيلي متسق على الصعيد العالمي بسبب غياب فهم ثقافة الأمم المتحدة وبيئة عملها وغير ذلك من العوامل التي يلزم تغييرها قبل تغيير كيفية عمل المنظمة. وثمة حاجة إلى تعريف أفضل للأنشطة المؤسسية التي تتطلب مراقبة مركزية قوية والأنشطة التي تتطلب حرية وتفويض في التنفيذ. ودور رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، الذي لم يحدد بوضوح، هو دور تنفيذي إلى حد كبير؛ ونتيجة لذلك، لم يولِ الرئيس أو الإدارة العليا الاهتمام الكافي

يشمل ذلك أيضا أمن المعلومات، كما ينبغي أن ينطبق على جميع الإدارات والمكاتب دون استثناء. وأشار إلى أن تصميم هيكل منقح لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل تحديا، فالأمم المتحدة منظمة معقدة تتسم مكاتبها العديدة بدرجة عالية من الاستقلالية. وستعاون الأمانة العامة مع جميع رؤساء الإدارات والمكاتب لوضع هيكل للإدارة يرتبط مباشرة بنموذج أعمال المنظمة ويتيح اتخاذ بعض القرارات مركزيا وتفويض بعضها الآخر.

٦٣ - وقال إن الإدارة توافق على أن يضطلع شاغل المنصب الذي غُيِّرَت تسميته إلى رئيس شؤون المعلومات بدور ريادي في مشاريع التحول الرئيسية، وتوافق على أن يساعده رئيس شؤون التكنولوجيا المسؤول حصرا عن مسائل التكنولوجيا والمسائل التشغيلية بدلا من المسائل الاستراتيجية. واستدرك قائلا إن الوظيفتين ينبغي أن تكونا تحت إشراف وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. وفيما يخص أمن المعلومات، اتخذت الإدارة خطوات فورية لمعالجة أوجه القصور الأكثر إلحاحا ولوضع استراتيجية طويلة الأجل؛ وسيُقدَّم مزيد من المعلومات عن تلك الخطوات خلال المشاورات غير الرسمية. وتلتزم إدارة الشؤون الإدارية بتحسين نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، وستستفيد الأمانة العامة ككل من مواطن قوتها التشغيلية والتزامها بتقديم خدمات جيدة.

٦٤ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/67/770)، فقال إن اللجنة الاستشارية شددت في العديد من المناسبات على ضرورة اتباع نهج قائم على الاتساق والتنسيق والمساءلة لإدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأضاف أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٨ صُمِّمت لمعالجة هذه المسائل. ومن ثم، أعرب عن خيبة أمله لاستنتاج المجلس أن

للتطبيقات البرمجية إلى تطوير التطبيقات محليا، مما زاد من المخاطر الأمنية، وأدى إلى تدني القيمة المتحصل عليها لقاء الأموال المصروفة، وعرض المنظمة للاستغلال من البائعين المدعومين الضمير.

٦٥ - وقال إن الإدارة قبلت جميع توصيات المجلس - ولا سيما التوصيات المتعلقة بالحاجة الملحة إلى تحسين أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - على الرغم من أن المجلس لم ينظر بعد في الإجراءات التفصيلية التي تستند إليها المقترحات العامة المقدمة. فمن شأن إعادة وضع استراتيجية تحظى بقبول الإدارة العليا أن تستغرق وقتا طويلا، بما تنطوي عليه هذه العملية من هياكل وعمليات تنفيذ، ومن غير الواقعي أن يكون متوقعا من الإدارة أن تكون قد فرغت من حل جميع مشاكلها. واستدرك قائلا إن المجلس مطمئن للجدية التي تتناول بها الإدارة المسائل المعقدة التي أثّرت في تقريره والتي تغطي كامل نطاق المنظمة.

٦٦ - السيد تاكاسو (اليابان) (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية)، عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة (A/67/651/Add.1)، فقال إن الإدارة قبلت جميع توصيات المجلس وتعمل بالفعل على تنفيذها. وأشار إلى أنها ستجري استعراضا شاملا لتعاملها مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جوانب الاستراتيجية والإدارة والعمليات والهيكلي وتخصيص الموارد، وستقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، بما في ذلك معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات المجلس.

٦٧ - وقال إن الإدارة ترى في المرحلة الراهنة أنه ينبغي تنقيح استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواءمتها مع استراتيجيات دعم أعمال المنظمة، على أن يكون مشروع أو موجا في صلب تلك الاستراتيجيات. وينبغي أن

فورية لتذليل أية عقبات قد تحول دون تنفيذ الخطة أو سياسات أمن المعلومات على كامل نطاق الأمانة العامة؛ والنظر في جميع الخيارات المتاحة لتحديد أولويات الموارد وإعادة توزيعها، وتجنب طلب موارد إضافية، قدر الإمكان. وأضاف أن اللجنة توصي أيضا بأن يُطلب إلى الأمين العام القيام فوراً بشغل الوظيفة الحاسمة لرئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، التي ظلت شاغرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٦٧ - السيدة فرويه (الأمينة التنفيذية لوحدة التفتيش المشتركة)، عرضت تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن عملية إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (A/67/119)، فقالت إنه يتضمن ١١ توصية: إحداها موجهة إلى الهيئات التشريعية للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتسع منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لتلك المنظمات، وإحداها موجهة إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأشارت إلى أن الغرض من هذه التوصيات هو تعزيز أطر إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى تلك المنظمات، بما في ذلك لجان إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والاستراتيجيات؛ والأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها رئيس شؤون المعلومات؛ وإدارة المخاطر والأداء والرقابة؛ والاستثمار. ويوصي التقرير أيضا بزيادة تعزيز التنسيق والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين منظمات الأمم المتحدة بتوجيه من مجلس الرؤساء التنفيذيين. ووجهت الانتباه إلى مذكرة الأمين العام عن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/67/119/Add.1)، حيث أشير إلى أن مؤسسات المنظومة تؤيد إلى حد كبير تحليل الوحدة واستنتاجاتها، وأنها بصدد تنفيذ توصياتها.

المنظمة لم تنجح في سعيها إلى إنفاذ استراتيجية أكثر مركزية للتنفيذ والإنجاز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعالجة درجة التجزؤ العالية في البيئة الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال إن الصعوبات التي تعترض تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي صعوبات مطابقة لما تواجهه الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنجاز المشاريع الرئيسية للتحول في أسلوب عمل المنظمة، مثل مشروع أوموجا.

٦٥ - ومضى قائلاً إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزء لا يتجزأ من مبادرات إحداث التحول في أسلوب عمل المنظمة. واستدرك قائلاً إن الاستراتيجية الحالية لا تركز بما فيه الكفاية على نظام تخطيط الموارد في المؤسسة باعتباره الأكبر على الإطلاق بين مشاريع الأمم المتحدة الرامية إلى إحداث التحول في أسلوب عمل المنظمة والقائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها لا تعالج بالقدر الكافي مسائل أمن المعلومات أو أنشطة حفظ السلام، التي تمثل نحو ٧٥ في المائة من مجموع نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظراً لارتفاع عدد مبادرات الإصلاح الجارية، ينبغي للأمين العام أن يعمل على ترتيب الجهود حسب الأولوية، وتحديد مسار عمل يتسم بالطابع العملي، وأن يعتمد، ما أمكن، نهجاً تسلسلياً لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حال تعذر تنفيذ جميع جوانبها في آن واحد. وينبغي إيلاء الأولوية لتحديد ووضع التدابير اللازمة لتنفيذ مشروع أوموجا، بما في ذلك وضع استراتيجية تتناول عملية وقف تشغيل التطبيقات الـ ٧٠٠ التي سيستعاض عنها، ووضع معايير لربط الحواسيب المكتبية بالنظام الجديد.

٦٦ - وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم بتنفيذ خطة عمله بشأن أمن المعلومات على سبيل الأولوية؛ واتخاذ خطوات

ومرونتها. وينبغي للأمين العام أن يواصل التماس فرص تحقيق أوجه للتآزر واعتماد حلول ومعايير مشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة. وفي نهاية المطاف، لا بد من إيجاد التوازن المناسب بين الأنشطة المركزية والأنشطة المفوضة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٠ - وأشار إلى ضرورة وضع إطار تشغيلي عالمي لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، فالنهج الجزأ الحالي يُعرض المنظمة لمخاطر كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي تنفيذ خطة العمل الرامية إلى معالجة الشواغل الأمنية بطريقة محددة الهدف، كما ينبغي اعتماد ميثاق أمن المعلومات وما يرتبط به من وثائق سياسية دون إبطاء من أجل كفالة المساءلة. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ خطة العمل في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

٧١ - وأعرب عن قلقه لأن الوظيفة البالغة الأهمية لرئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات ظلت شاغرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢. وقال إن من المهم، لدى الإعلان عن الوظيفة، مراعاة الآثار المترتبة على توصيات المجلس، بما أنها تتعلق بالأولويات الاستراتيجية لأحد كبار الموظفين. وتساءل أيضا عن سبب بقاء وظيفة رئيس دائرة الإدارة الاستراتيجية شاغرة لمدة ١٨ شهرا، فهذا يعني أن نسبة ضئيلة فقط من موظفي مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانوا متفرغين لتنفيذ جدول أعمال استراتيجي عالمي صعب وللقيام بدور رائد في التغيير أو دفع عجلة الابتكار.

٧٢ - ورحب بخطة استعراض النموذج التشغيلي للأمانة العامة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتغييرات الطارئة على نطاق المنظمة بغية دعم رئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، وقال إنه

٦٨ - السيد طومسون (فيجي): تحدث باسم مجموعة ٧٧ والصين، فقال إن وجود بنية تحتية سليمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر حاسم لتزويد أجهزة صنع القرار في المنظمة بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ و ٢٦٢/٦٣، فأعرب عن قلقه إزاء عدم تنفيذ المنظمة استراتيجية عملية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وظلت عمليات الأمم المتحدة فيما يتصل بالبيانات والمعلومات تتسم بالازدواجية والتجزؤ، مما أدى إلى استنزاف الموارد بشكل منهجي وإلى ارتفاع التكاليف. وعلى الأمانة العامة أن تتعلم من أخطائها لدى تكييف نهجها، فاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية لا تقدم توجيهات واضحة ولا تبين مدى أهمية التغييرات الطارئة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية احتياجات تسيير الأعمال أو تحقيق الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. وقال إن أي استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب أن تتماشى مع أهداف المنظمة ومبادئها في مجال التحول، بما في ذلك مشروع أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ومما يبعث على القلق أيضا غياب التعاون، فيما يبدو، بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفريق أوموجا وإدارة الدعم الميداني من أجل إتاحة المجال لإجراء التحول المذكور.

٦٩ - واستطرد قائلا إن من المهم مراعاة أن بعض الكيانات مستقل بطبيعته وتلزم تلبية احتياجاته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي مواءمة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع أهداف عمل المنظمة، كما ينبغي أن تأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار المتطلبات التي تخص عمليات حفظ السلام تحديدا في مجال البيانات، وذلك ضمانا لأمن تلك البيانات وتوافرها

يتطلع إلى دراسة التقرير المتعلق بنماذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، فضلا عن تقرير شامل يعالج بشكل كامل الولايات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٣ - السيد ديتلينغ (سويسرا): رحب بدعوة المجلس إلى وضع استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقال إن مهمة بهذا التعقيد ستستغرق وقتا طويلا، وبالتالي من السابق لأوانه مناقشة هذا الموضوع في الدورة الثامنة والستين للجمعية. فالخيار الأكثر واقعية هو اتباع نهج تسلسلي، لا محاولة تنفيذ جميع جوانب الاستراتيجية في آن واحد. وينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز أمن المعلومات أولا، ثم لوضع وتنفيذ استراتيجية لتنظيم المجموعة الواسعة من تطبيقات البرمجيات المستخدمة في الأمانة العامة، وأخيرا لضمان الشفافية في مجال النفقات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي تقديم مقترحات محددة إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن كي يتسنى لها العمل على تلك الجبهات الثلاث.

٧٤ - ومضى قائلا إن من المهم تحقيق التوازن الصحيح بين المراقبة المركزية وحرية التشغيل اللامركزي لمختلف العمليات. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إجراء تحليل متعمق لتحديد شكل ثقافة المنظمة واحتياجاتها، وشكل البيئة التي سيجري في ظلها وضع الاستراتيجية. وأضاف أنه ينبغي إدماج هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استراتيجية الاتصالات الأوسع نطاقا بالمنظمة. وينبغي تحليل الطريقة التي تؤدي بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز كفاءة الأمم المتحدة، فهذه ليست مجرد أداة لدعم العمليات الإدارية، بل إنها قوة رئيسية تدفع عجلة التحديث.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.